

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وخاتم أنبيائه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد فمن المعلوم أن علماء هذه الأمة خلفوا تراثاً علمياً عظيماً في علوم شتى، ولكي تمكن الاستفادة التامة من هذا التراث ينبغي نشره محققاً، بمعنى نشدان النص الذي كتبه المؤلف، ثم خدمة ذلك النص.

ولا شك أن الأولى بالاهتمام والعناية والتحقيق مصنفات أئمة السلف الصالح، خاصة ما كان منها في العلم بالله سبحانه وتعالى، الذي هو أصل العلوم النافعة وأعلاها وأشرفها.

وكتاب «التدمرية : تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع» لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية - رحمه الله — واحد من هذه المصنفات.

وقد استعنت الله جلّت قدرته، فحصرت النسخ الخطية للكتاب وحصلت على صور لها، ثم قمت بتحقيقه حسب المراحل الثلاث التالية :

- (١) هذه المقدمة، وفيها : عنوان الكتاب، موضوعه، نسخته، منهجي في تحقيقه.
- (٢) كتاب التدمرية.
- (٣) الفهارس.

عنوان الكتاب :

قال ابن عبد الهادي في كتابه «العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية» (تحقيق محمد حامد الفقي، الناشر دار الكتاب العربي) في بيانه لمصنفات الشيخ ص ٥٤ - ٥٥ : «وله قواعد كثيرة في سائر أنواع العلوم، منها : قاعدة في الصفات والقدر، تسمى «تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع»، وهي المعروفة بالتدمرية».

وأورد ابن قيم الجوزية في رسالة «أسماء مؤلفات ابن تيمية» (تحقيق صلاح الدين المنجد، ط. الثانية) ص ٢٠، تحت عنوان ٣ — قواعد وفتاوى — ما يلي :

«٣ — تحقيق الإثبات في الأسماء والصفات.

٤ — التدمرية، بحث فيها في حقيقة الجمع بين القدر والشرع»^(١).

أما ابن تيمية نفسه، فقد رأته ذكر «التدمرية» في «مجموعة تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية» تحقيق عبد الصمد شرف الدين (بمباي ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م)، ص ٣٥٠ إذ جاء فيه : «وقد ذكرنا في جواب «المسائل التدمرية» الملقب بـ «تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وبيان حقيقة الجمع بين القدر والشرع» أنه لا يجوز الاكتفاء فيما ينزه الرب عنه على عدم ورود السمع والخبر به، فيقال : كل ما ورد به الخبر أثبتناه، وما لم يرد به لم نثبت، بل ننفيه، وتكون عمدتنا في النفي على عدم الخبر، بل هذا غلط لوجهين...»^(٢)

(١) وذكر ابن القيم، ص ٢٦ رقم ١٣٢ وابن عبد الهادي، ص ٦٦ : «رسالة لأهل تدمر». فلا أدري هل هي «التدمرية» ذكرها ثانية أو كتاب آخر.

(٢) انظر ما يشير إليه، ص ١٣٧ من طبعتنا هذه.

وفي المخطوطات التي اعتمدت عليها ورد اسم الكتاب فيها
بالعناوين التالية :

غ : تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر
والشرع وتعرف هذه الرسالة بالقواعد التدمرية.

م، ت : الرسالة التدمرية.

ب : عقيدة التدمرية.

ر : العقيدة التدمرية^(١).

ولا خلاف — تقريباً — بين هذه العناوين سوى ما في رسالة
«أسماء مؤلفات ابن تيمية» إذ سياقه يدل على أنه يقسم هذا العنوان
بين كتابين، وهو إشكال تدفعه التسمية الكاملة الواضحة عند ابن
تيمية وابن عبد الهادي.

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب يتناول مسألة «توحيد الله» والتوحيد كما يقرره
أهل السنة ثلاثة أنواع : توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات،
وتوحيد العبادة.

وابن تيمية يتناول قضية «التوحيد» بهذا التكامل والترابط، لكن
على نحو آخر يتناسب مع ما سيناقشه من انحرافات، فيجعل
حديثه في أصليين :

الأصل الأول — توحيد الصفات.

الأصل الثاني — توحيد العبادة المتضمن للإيمان بالشرع والقدر.

يشغل الحديث في الأصل الأول ثلثي الكتاب تقريباً من
(ص ٦) إلى (ص ١٦٤)، بينما الأصل الثاني يستغرق الثلث الأخير
منه.

(١) سيأتي بيان هذه النسخ بهذه الرموز في الحديث عن نسخ الكتاب.

وفي الصفحات الأولى قبل هذا مقدمة، يبين فيها الشيخ أنه يكتب هذا الكتاب استجابة لسؤال فيقول : «أما بعد، فقد سألتني من تعينت إجابته أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه مني في بعض المجالس من الكلام في التوحيد والصفات، وفي الشرع والقدر»^(١).

ويعلل استجابته، مختصراً الأسباب الداعية إلى البحث في مسائل أصول الدين بقوله : «لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين، وكثرة الاضطراب فيهما، فإنهما مع حاجة كل أحد إليهما، ومع أن أهل النظر والعلم، والإرادة والعبادة، لا بد أن يخطر لهم في ذلك من الخواطر والأقوال ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال، لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة، وبالباطل تارات، وما يعتري القلوب مع ذلك من الشبه التي توقعها في أنواع الضلالات»^(٢).

ثم يضع الأساس الذي سيصدر عنه في حديثه عن هذه القضية فيقول : «فالكلام في باب التوحيد والصفات هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات، والكلام في الشرع والقدر هو من باب الطلب والإرادة، الدائر بين الإرادة والمحبة، وبين الكراهة والبغض نفيًا وإثباتًا»^(٣).

ويجمل الواجب في هذا بقوله : «وإذا كان كذلك، فلا بد للعبد أن يثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال، وينفي عنه ما يجب نفيه عنه مما يضاد هذه الحال. ولا بد له في أحكامه من أن يثبت خلقه وأمره، فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته، وعموم مشيئته، ويثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه من القول والعمل،

(١) ص ٣.

(٢) ص ٣.

(٣) ص ٣.

ويؤمن بشرعه وقدره إيماناً خالياً من الزلل». (١)

يصل بعد هذه المقدمة إلى الحديث عن الأصل الأول وهو توحيد الصفات مبيناً أن الأصل فيه «أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفته به رسله نفيّاً وإثباتاً...» (٢)

وكذا كان مذهب سلف الأمة «إثبات ما أثبتته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه». (٣)

ثم يورد آيات قرآنية مبيناً أن طريقة الرسل الإثبات المفصل للصفات اللاتقية بالله، والنفي المجمل لضد ذلك. (٤)

أما من خالفهم «فإنهم على ضد ذلك، فإنهم يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل، ولا يثبتون إلا وجوداً مطلقاً لا حقيقة له عند التحصيل». (٥)

ثم يعرض لمذاهب الباطنية والفلاسفة والمعتزلة في ذلك، وشبههم (٦)، مبيناً أن «هؤلاء جميعهم يفرون من شيء فيقعون في نظيره وفي شر منه، مع ما يلزمهم من التحريفات والتعطيلات، ولو أمعنوا النظر لسوّوا بين المماثلات، وفرّقوا بين المختلفات، كما تقتضيه المعقولات». (٧)

إذ لا مانع أن تتفق الأشياء في الأسماء العامة، ولا يلزم من

(١) ص ٤.

(٢) ص ٦ - ٧.

(٣) ص ٧.

(٤) ص ٨ - ١٢.

(٥) ص ١٥.

(٦) ص ١٦ - ١٨.

(٧) ص ١٩.

ذلك تماثل المسميات، فالإضافة والتخصيص تميز بينها «ولهذا سَمَّى الله نفسه بأسماء... مختصة به إذا أُضيفت إليه، لا يشركه فيها غيره، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص»^(١).

ويضرب لذلك أمثلة من القرآن الكريم (ص ٢١ — ٣٠) منتهياً إلى أنه «لا بد من إثبات ما أثبتته الله لنفسه، ونفي مماثلته لخلقه... لا بد من إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل»^(٢).

بعد هذه الفكرة المركزة عن توحيد الصفات، يدخل رحمه الله في بيان تفصيلي لمذهب السلف ومناقشة مخالفاتهم، من خلال أصليين شريفيين ومثليين مضرويين وسبع قواعد نافعة (ص ٣١ — ١٦٤).

في الأصل الأول (ص ٣١ — ٤٣) — «القول في بعض الصفات كالقول في بعض» — يناقش الأشاعرة في إثباتهم الصفات السبع دون غيرها، والمعتزلة في إثباتهم الأسماء دون الصفات، وكذا نفاة الأسماء والصفات من الجهمية والباطنية والفلاسفة، مبيناً تناقضهم ومنتهياً إلى قاعدة مطردة، هي «أن كل واحد من النفاة لما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم من الصفات لا ينفي شيئاً فراراً مما هو محذور — بزعمه — إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فر منه»^(٣).

وفي الأصل الثاني (ص ٣٦ — ٣٩) — «القول في الصفات كالقول في الذات» — يستصحب المبدأ القرآني ﴿لَيْسَ

(١) ص ٢١.

(٢) ص ٣٠.

(٣) ص ٤٢.

كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴿١﴾ «فإن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل صفات سائر الذوات». (٢) وكما أننا لا نعلم كيفية الذات فكذا الصفات «إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف، وهو فرع له وتابع له» (٣) وينطلق من هذا الأصل أيضاً لمناقشة من يثبت بعض الصفات دون بعض. (٤)

ثم يضرب المثل الأول (ص ٤٦ — ٥٠) وهو الجنة، فقد أخبرنا الله سبحانه وتعالى «... أن فيها لبناً وعسلاً وخمراً وماء ولحمًا وفاكهة وحريراً وذهباً وفضة وحروراً وقصوراً، وقد قال ابن عباس : ليس في الدنيا شيء مما في الجنة إلا الأسماء، فإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها، هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا، وليست مماثلة لها... فالخالق سبحانه وتعالى أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق... إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له في الاسم من الخالق إلى المخلوق». (٥)

يشير بعده إلى افتراق الناس فيما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر (٦)، وينبه في آخر هذا المثل إلى أن الله سبحانه وتعالى لا تضرب له الأمثال التي فيها مماثلة لخلقه، وأن الذي يستعمل في حقه تعالى هو «المثل الأعلى : وهو أن كل ما اتصف به المخلوق

(١) سورة الشورى : ١١.

(٢) ص ٤٣.

(٣) ص ٤٤.

(٤) ص ٤٥ — ٤٦.

(٥) ص ٤٧.

(٦) ص ٤٧.

من كمال فالخالق أَوْلَى به، وكل ما تنزه عنه المخلوق من نقص
فالخالق أَوْلَى بالتنزيه عنه»^(١).

وفي المثل الثاني، (ص ٥٠ — ٥٧) وهو الروح، يذكر
اضطراب الناس في ماهية الروح، وما أخبرت به النصوص الشرعية من
ذلك، وينتهي إلى هذه النتيجة «والمقصود أن الروح إذا كانت
موجودة حية عالمة قادرة، سمیعة بصيرة، تصعد وتنزل، وتذهب
وتجيء، ونحو ذلك من الصفات، والعقول قاصرة عن تكييفها
وتحديدها، لأنهم لم يشاهدوا لها نظيراً، والشيء إنما تدرك حقيقته
إما بمشاهدته أو بمشاهدة نظيره، فإذا كانت الروح متصفة بهذه
الصفات مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات — فالخالق
أَوْلَى بمباينته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته،
وأهل العقول هم أعجز عن أن يحدّوه أو يكيّفوه منهم عن أن يحدوا
الروح أو يكيّفوها»^(٢).

أما القواعد فيوضح في القاعدة الأولى (ص ٥٧ — ٦٥) أن لله
سبحانه صفات إثبات وصفات نفی، وأن صفات النفی تتضمن
إثبات الكمال، ويورد آيات قرآنية في ذلك مثل قوله تعالى : ﴿لَا
تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾^(٣) فنفي السينة والنوم يتضمن كمال الحياة
والقيام، وقوله : ﴿وَلَا يَأْوُدُهُ حِفْظُهُمَا﴾^(٣) مستلزم لكمال قدرته
وتمامها، مبيناً أن «الذين لا يصفونه إلا بالسلوب لم يشبّوا في الحقيقة
إلها محموداً، بل ولا موجوداً»^(٤) وأن من «قال : إنه ليس بحي ولا

(١) ص ٥٠.

(٢) ص ٥٦.

(٣) سورة البقرة : ٢٥٥.

(٤) ص ٥٩.

سميع ولا بصير ولا متكلم، لزمه أن يكون ميتاً أصم أعمى أبكم»^(١).
ويورد على هذا اعتراضاً يقول صاحبه «العمى عدم البصر عما
من شأنه أن يقبل البصر، وما لا يقبل البصر كالحائط لا يقال له :
أعمى ولا بصير» ويرد عليه من أربعة وجوه^(٢).

وينتهي هذه القاعدة بعقد مقارنة بين من ينفون عن الله
النقيضين ومن يصفونه بالنفي فقط^(٣).

وفي القاعدة الثانية (ص ٦٥ — ٦٨) يقسم الألفاظ إلى
نوعين : لفظ ورد به دليل شرعي، وهذا يجب الإيمان به وإن لم
يفهم معناه، ولفظ لم يرد به دليل شرعي، ويقول عنه : «وما تنازع فيه
المتأخرون نفياً وإثباتاً، فليس على أحد، بل ولا له أن يوافق أحداً
على إثبات لفظ أو نفيه، حتى يعرف مراده، فإن أراد حقاً قبل، وإن
أراد باطلاً رد، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل، لم يقبل مطلقاً،
ولم يُرد جميع معناه، بل يُوقف اللفظ ويُفسر المعنى»^(٤).

ويطبق هذا الحكم على لفظي «الجهة» و «المتحيز» مبيناً ما
قد يراد بهما من الحق والباطل^(٥).

ثم يعرض في القاعدة الثالثة (ص ٦٩ — ٧٨) لهذه القضية
«إذا قال القائل : ظاهر النصوص مراد أو ظاهرها ليس بمراد» ويجيب
«فإنه يقال : لفظ «الظاهر» فيه إجمال واشتراك، فإن كان القائل
يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو من
خصائصهم، فلا ريب أن هذا غير مراد»^(٦).

(١) ص ٦١.

(٢) ص ٦١ — ٦٣.

(٣) ص ٦٣ — ٦٥.

(٤) ص ٦٥ — ٦٦.

(٥) ص ٦٦ — ٦٨.

(٦) ص ٦٩.

لكنه ينبه إلى أن «السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهراً، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفراً وباطلاً»، ويبين أن «الذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين : تارة : يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ حتى يجعلوه محتاجاً إلى تأويل يخالف الظاهر، ولا يكون كذلك. وتارة : يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ لاعتقادهم أنه باطل.^(١)

ويمثل للوجه الأول بادعائهم معان فاسدة لظاهر قوله تعالى في الحديث القدسي (عبدى جعت فلم تطعمني) وقول الرسول ﷺ (قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن) وفي الأثر (الحجر الأسود يمين الله في الأرض فمن صافحه وقبّله فكأنما صافح الله وقبّل يمينه)، مبيناً الدلالة الصحيحة في النصوص الثلاثة.^(٢)

يشير بعد هذا إلى غلط آخر يقع فيه بعض النفاة حينما يجعل اللفظ نظيراً لما ليس مثله؛ فيقول مثلاً : إن قوله تعالى ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾^(٣) يحتمل من المجاز عند من يقول به ما يحتمله قوله ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً﴾^(٤) ويرد هذا ببيان الفروق بين الآيتين.^(٥)

وينتهي إلى مناقشة من يثبت بعض الصفات دون بعض فيقول : إن الظاهر فيما يثبته مراد دون ما ينفيه، ويطالبه بأن يلتزم في

(١) ص ٦٩.

(٢) ص ٦٩ — ٧٣.

(٣) سورة ص ٧٥.

(٤) سورة يس : ٧١.

(٥) ص ٧٣ — ٧٦.

سائر الصفات قولاً واحداً لأنها من جنس واحد. (١)
وفي القاعدة الرابعة (ص ٧٩ — ٨٩) يبين أن من يتوهم أن
مدلول نصوص الصفات هو التمثيل يقع في أربعة محاذير :
أحدها : كونه مثلاً ما فهمه من النصوص بصفات
المخلوقين، وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل.
الثاني : أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطّله بقيت
النصوص معطّلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللاتئة بالله.
الثالث : أنه ينفي تلك الصفات عن الله بغير علم، فيكون
معطّلاً لما يستحقه الرب تعالى.

الرابع : أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات من صفات
الموات والجمادات، أو صفات المعدومات... فيجمع في الله وفي
كلام الله بين التعطيل والتمثيل، فيكون ملحداً في أسمائه وآياته. (٢)
ويوضح ذلك في صفتي «الاستواء» و «العلو» وكيف يفهمهما
النافي وما يقع فيه من الخطأ والتناقض. (٣)

وفي القاعدة الخامسة (ص ٨٩ — ١١٦) يقول : «إنا نعلم
ما أخبرنا به من وجه دون وجه» ويستدل بقوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي
أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ
مُتَشَابِهَاتٌ...﴾ الآية. (٤) ويذكر الخلاف في الوقف، هل هو عند
قوله : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، أو عند ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي

(١) ص ٧٦ — ٧٨.

(٢) ص ٧٩ — ٨١.

(٣) ص ٨١ — ٨٩.

(٤) سورة آل عمران : ٧.

الْعِلْمُ ﴿١﴾ مينا أنه لا منافاة بين القولين، لأن لفظ «التأويل» يستعمل في ثلاثة معان :

أحدها : صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقتزن به.

الثاني : التأويل بمعنى التفسير.

الثالث : هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، فالتأويل الثاني هو تفسير الكلام، وهو الكلام الذي يفسر به اللفظ، حتى يفهم معناه أو تعرف علته أو دليله، والتأويل الثالث هو عين ما هو موجود في الخارج... فتأويل ما أخبر الله به عن نفسه المقدسة الغنية بما لها من حقائق الأسماء والصفات، هو حقيقة نفسه المقدسة المتصفة بما لها من حقائق الصفات، وتأويل ما أخبر الله به من الوعد والوعيد هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد، ولهذا ما يجيء في الحديث نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه، لأن ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فيه ألفاظ متشابهة تشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا... ولكن ليس هو مثله، ولا حقيقته كحقيقته. (١)

والإخبار عن هذه الحقائق بهذه الألفاظ ضروري لنا، إذ «الإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يُعبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد». (٢)

يشير ابن تيمية بعد هذا إلى أن أسماء الله وصفاته «اتفقت في دلالتها على ذات الله مع تنوع معانيها، فهي متفقة متواطئة من حيث الذات، متباينة من جهة الصفات». (٣)

(١) ص ٨٩ — ٩٦.

(٢) ص ٩٧.

(٣) ص ١٠٠ — ١٠١.

ثم يذكر معنى الإحكام والتشابه، مبيناً أنه لا منافاة بين الإحكام العام والتشابه العام ... بخلاف الإحكام الخاص فإنه ضد التشابه الخاص، فالتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر... والإحكام هو الفصل بينهما... وهذا التشابه إنما يكون لقدر مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما، ولكن من الناس من لا يهتدي للفصل بينهما، فيكون مشتبهاً عليه.^(١)

ثم يورد ابن تيمية مذاهب طوائف ضلت من جهة التشابه، مختتماً هذه القاعدة ببيان غلط من ينفي التأويل مطلقاً.^(٢)

ويقعد القاعدة السادسة (ص ١١٦ - ١٤٦) لبيان
الضابط الذي تُعرف به الطرق الصحيحة والباطلة في النفي والإثبات، فيتناول في بدايتها خطأ الاعتماد في النفي على مجرد ادعاء التشبيه فيما يُنفي، موضحاً أن «من الناس من يجعل التشبيه مفسراً بمعنى من المعاني، ثم إن كل من أثبت ذلك المعنى قالوا: إنه مشبه، ومنازعهم يقول: ذلك المعنى ليس هو من التشبيه».^(٣)

ويورد أمثلة لذلك مناقشة مثبتة الصفات للمعتزلة في شبهاتهم التي جعلوها أساساً لنفي الصفات، ورمي المثبتة بالتشبيه؛ مثل قولهم: إن أخص وصف الإله هو «القدم» فمن أثبت لله صفة قديمة، فقد أثبت له مثلاً قديماً فيسمونه مثلاً بهذا الاعتبار، وقولهم: إن الصفات لا تقوم إلا بجسم، والأجسام متماثلة، فلو قامت به الصفات للزم أن يكون مماثلاً لسائر الأجسام، وهذا هو

(١) ص ١٠٥.

(٢) ص ١٠٧ - ١١٦.

(٣) ص ١١٧.

التشبيه. (١)

وبين أن الطريق الصحيحة في النفي تتناول نفي النقص، ونفي المثل في صفات الكمال. (٢) ثم يجيب عن اعتراض يوضح ضمنه معنى «القدر المشترك بين الأشياء»، وخلاصة هذا المعنى «أن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معيناً مقيّداً، وأن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه، وأن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا، لا أن الموجودات في الخارج يشارك أحدها الآخر في شيء موجود فيه، بل كل موجود متميّز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله». (٣)

ويستطرد بعد هذا قليلاً مبيناً أن عدم الفهم الكامل لهذا المعنى أوقع كثيراً من الناس في التناقض والاضطراب، ويتعرض كمثال لذلك لخمس مسائل يبين الصواب فيها. (٤)

يفرد ابن تيمية بعد هذا فصلاً، يعالج فيه فساد مسلك من مسالك نفاة الصفات، إذا أرادوا أن ينزهوا الله عما يجب تنزيهه عنه مما هو من أعظم الكفر، مثل أن يريدوا تنزيهه عن الحزن والبكاء ونحو ذلك، قالوا «لو اتصف بهذه النقائص والآفات لكان جسماً أو متحيزاً، وذلك ممتنع»، وبين أن هذه الطريق لا يحصل بها المقصود لوجوه أربعة. (٥)

وفي فصل آخر يبين أن المثبت أيضاً لا يكفي في إثباته مجرد نفي التشبيه، إذ لو كفى ذلك لجاز أن يوصف الله سبحانه

(١) ص ١١٧ — ١٢٤.

(٢) ص ١٢٤.

(٣) ص ١٢٨.

(٤) ص ١٢٨ — ١٣١.

(٥) ص ١٣٢ — ١٣٦.

وتعالى من الأعضاء والأفعال بما لا يكاد يحصى مما هو ممتنع عليه، مع نفي التشبيه، كأن يوصف بالبكاء والحزن والجوع والعطش مع نفي التشبيه، وكأن يقال : يأكل لا كأكل العباد، ويشرب لا كشربهم... ولجاز أن يقال : له أعضاء كثيرة لا كأعضائهم، حتى يذكر المعدة والأمعاء والذكر وغير ذلك مما يتعالى الله عز وجل عنه.^(١)

ثم يناقش من يجعل عمدته في النفي على عدم مجيء السمع، مبيناً أن السمع والعقل يثبتان لله صفات الكمال، وينفيان عنه ما ضاد صفات كماله، وأن يكون له مثل أو كفو في مخلوقاته.^(٢)

ويختتم هذه القاعدة بهذه النتيجة «ما سكت عنه السمع نفياً وإثباتاً، ولم يكن في العقل ما يثبته ولا ينفيه، سكتنا عنه، فلا نثبته ولا ننفيه، فنثبت ما علمنا ثبوته وننفي ما علمنا نفيه، ونسكت عما لا نعلم نفيه ولا إثباته، والله سبحانه وتعالى أعلم».^(٣)

وفي القاعدة السابعة (ص ١٤٦ — ١٦٤) يبين «أن كثيراً مما دل عليه السمع يُعلم بالعقل أيضاً، والقرآن يبين ما يستدل به العقل، ويرشد إليه، وينبه عليه»^(٤) ويشير رحمه الله إلى ضلال المتكلمين في تقديم العقل على السمع.^(٥)

ثم يصل إلى ما قصده من عقد هذه القاعدة، وهو أن من صفات الله ما قد يُعلم بالعقل، ويذكر أن من الطرق العقلية التي

(١) ص ١٣٦.

(٢) ص ١٣٧ — ١٤٦.

(٣) ص ١٤٦.

(٤) ص ١٤٦ — ١٤٧.

(٥) ص ١٤٧ — ١٤٩.

يسلكها تُظَار السنة في إثبات الصفات، أنه سبحانه لو لم يكن موصوفاً بإحدى الصفتين المتقابلتين للزم اتصافه بالأخرى، فلو لم يوصف بالحياة لوصف بالموت، ولو لم يوصف بالقدرة لوصف بالعجز... الخ، وأنه اعترض على هذه الطريقة باعتراض مشهور، ويرد عليه رداً موسعاً من سبعة وجوه.^(١)

وبنهاية هذه القاعدة ينتهي الكلام في الأصل الأول وهو توحيد الصفات، ينتقل بعده ابن تيمية إلى الحديث في الأصل الثاني، يقول: «فصل، وأما الأصل الثاني، وهو التوحيد في العبادات، المتضمن للإيمان بالشرع والقدر جميعاً، فنقول: إنه لا بد من الإيمان بخلق الله وأمره، فيجب الإيمان بأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، وأنه على كل شيء قدير، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا حول ولا قوة إلا بالله، وقد علم ما سيكون قبل أن يكون، وقدر المقادير وكتبها حيث شاء... ويجب الإيمان بأنه أمر بعبادته وحده لا شريك له، كما خلق الجن والإنس لعبادته، وبذلك أرسل رسله وأنزل كتبه».^(٢)

وهذا هو دين الإسلام الذي لا يقبل الله ديناً غيره، لا من الأولين ولا من الآخرين وبه بعث جميع الأنبياء، ومعناه «الاستسلام لله وحده، فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً، ومن لم يستسلم له كان مستكبراً عن عبادته، والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر، والاستسلام له وحده، يتضمن عبادته وحده وطاعته وحده».^(٣)

«والله تعالى جعل من دين الرسل أن أولهم يبشر بآخريهم ويؤمن

(١) ص ١٤٩ — ١٦٤.

(٢) ص ١٦٥ — ١٦٦.

(٣) ص ١٦٨ — ١٦٩.

به، وآخرهم يصدق بأولهم ويؤمن به، وجعل الإيمان بهم متلازماً، وكفّر من قال : إنه آمن ببعض وكفر ببعض، فمن بلغته رسالة محمد ﷺ فلم يقر بما جاء به فهو كافر»^(١).

يشير ابن تيمية بعد هذا إلى نزاع في إطلاق اسم «الإسلام» على من تقدم من أمة موسى وعيسى، ويبين أنه نزاع لفظي، فإن الإسلام الخاص الذي بعث الله به محمداً ﷺ، المتضمن لشريعة القرآن — ليس عليه إلا أمة محمد ﷺ، والإسلام اليوم عند الإطلاق يتناول هذا، وأما الإسلام العام، فإنه يتناول إسلام كل أمة متبعة لنبي من الأنبياء^(٢).

يستدل بعد هذا بآيات من القرآن العظيم على أن جميع الرسل بعثوا بالدعوة إلى توحيد العباد،^(٣) ثم يستدل أيضاً لبيان إقرار عامة المشركين بتوحيد الربوبية،^(٤) ويتناول بناء على ذلك ما وقع من الغلط في مسمى «التوحيد»، مبيناً أن غاية ما يشبه أكثر أهل الكلام وأهل التصوف من التوحيد لا يتجاوز توحيد الربوبية.

فيناقش المتكلمين في قولهم في تقرير التوحيد : هو واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له^(٥).

ويختم نقاشه بقوله «فقد تبين أن ما يسمونه «توحيداً» فيه ما هو حق وفيه ما هو باطل، ولو كان جميعه حقاً، فإن المشركين إذا

(١) ص ١٧٠ — ١٧٣.

(٢) ص ١٧٣ — ١٧٤.

(٣) ص ١٧٤ — ١٧٦.

(٤) ص ١٧٦ — ١٧٩.

(٥) ص ١٧٩ — ١٨٦.

أقروا بذلك كله لم يخرجوا فيه من الشرك الذي وصفهم الله به في القرآن، وقاتلهم عليه الرسول ﷺ، بل لا بد أن يعترفوا بأنه لا إله إلا الله. وليس المراد بـ «الإله» هو القادر على الاختراع، كما ظنه من ظنه من أئمة المتكلمين، فإن المشركين كانوا يقرّون بهذا وهم مشركون، كما تقدم بيانه، بل الإله الحق هو الذي يستحق أن يُعبد فهو إله بمعنى مألوه، لا إله بمعنى آله، والتوحيد أن يعبد الله وحده لا شريك له، والإشراك أن يجعل مع الله إلهاً آخر»^(١).

ينتقل بعد هذا للحديث عن توحيد الصوفية، مبيناً أن غاية ما عند طوائف منهم من التوحيد هو شهود توحيد الربوبية، والفناء فيه، «ومعلوم أن هذا هو تحقيق ما أقر به المشركون من التوحيد، ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلماً، فضلاً عن أن يكون ولياً لله أو من سادات الأولياء»^(٢).

يستطرد الشيخ بعد هذا في إشارات سريعة إلى مواقع بعض الرجال والفرق، وقربها وبعدها من الحق،^(٣) ثم يؤكد ما قرره سلفاً أن الإقرار بتوحيد الربوبية لا ينجي من العذاب، إن لم يقترن به الإقرار بأنه لا إله إلا الله فلا يستحق العبادة أحد إلا هو، وأن محمداً رسول الله فيجب تصديقه فيما أخبر وطاعته فيما أمر»^(٤).

ثم يخص كلا من هاتين الشهادتين بحديث :

في معنى شهادة أن لا إله إلا الله، يذكر بما تقدم من أن الله سبحانه أخبر عن المشركين بأنهم أثبتوا وسائط بينهم وبين الله

(١) ص ١٨٥ — ١٨٦.

(٢) ص ١٨٦ — ١٨٨.

(٣) ص ١٨٨ — ١٩٥.

(٤) ص ١٩٥ — ١٩٦.

يدعونهم ويتخذونهم شفعاء من دون الله تعالى، ويستشهد لذلك،
ويبين أن من تحقيق هذه الشهادة أن يُعلم أن الله تعالى أثبت له حقاً
لا يشركه فيه مخلوق، كالعبادة والتوكل والخوف والخشية والتقوى،
ويستشهد لذلك من القرآن الكريم.^(١)

ثم يبين معنى شهادة أن محمداً رسول الله، وأن علينا أن
نؤمن به، ونطيعه، ونتبعه، ونرضيه، ونحبه، ونسلم لحكمه، وأمثال
ذلك، ويستشهد لذلك من القرآن الكريم أيضاً.^(٢)

يعقد بعد هذا فصلاً يتحدث فيه عن القدر، يقسم في أوله
أهل الضلال الخائضين في القدر إلى ثلاث فرق :

مجوسية — كذبوا بقدر الله، وإن آمنوا بأمره ونهيه.
مشركية — أقرروا بالقضاء والقدر، وأنكروا الأمر والنهي.
إبليسية — أقرروا بالأمرين، لكن جعلوا هذا تناقضاً من الرب
سبحانه، وطعنوا في حكمته وعدله.^(٣)

وأما أهل السنة فيؤمنون بهذا وهذا، فيؤمنون بأن الله خالق
كل شيء وربّه ومليكه، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وهو على
كل شيء قدير، أحاط بكل شيء علماً، وكل شيء أحصاه في كتاب
مبين، وهم مع هذا يثبتون الأسباب التي يخلق الله بها المسببات
كما أخبر بذلك القرآن.^(٤)

ويبين ضلال من أنكر الأسباب، وشرك من جعلها هي

(١) ص ١٩٦ — ٢٠٦.

(٢) ص ٢٠٦ — ٢٠٧.

(٣) ص ٢٠٧ — ٢٠٨.

(٤) ص ٢٠٩ — ٢١٠.

المبدعة، وجهل من قال : إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد.^(١)

وينتهي إلى «أنه لا بد من الإيمان بالقدر، فإن الإيمان بالقدر من تمام التوحيد، ولا بد من الإيمان بالشرع، وهو الإيمان بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، كما بعث الله بذلك رسله وأنزل كتبه، والإنسان مضطر إلى شرع في حياته الدنيا، فإنه لا بد له من حركة يجلب بها منفعته، وحركة يدفع بها مضرته، والشرع هو الذي يميز بين الأفعال التي تنفعه والأفعال التي تضره». ^(٢)

وهذا يقوده إلى الكلام في حسن الأفعال وقبحها وما يعرف منه بالعقل، مبيناً الصواب في هذه المسألة، وما وقع فيها من الانحراف. ^(٣)

بعد هذا يتناول المخالفات التي يقع فيها من ينظر إلى القدر فقط، ويعظم الفناء في توحيد الربوبية، ويعرض عن الأمر والنهي، موضحاً مخالفتهم لدين الله، ولضرورة الحس والذوق، وضرورة العقل والقياس، ويستطرد فيما بين ذلك متحدثاً عن الفناء ما يراه به، وما يذم منه وما يمدح. ^(٤)

ثم يورد من النصوص الشرعية ما يبين أن المؤمن مأمور بأن يفعل المأمور، ويترك المحذور، ويصبر على المقدور، ويكثر من الاستغفار. ^(٥)

«وجماع ذلك أنه لا بد له في الأمر من أصلين، ولا بد له في

(١) ص ٢١٠ — ٢١٢.

(٢) ص ٢١٢ — ٢١٤.

(٣) ص ٢١٥ — ٢١٨.

(٤) ص ٢١٨ — ٢٢٣.

(٥) ص ٢٢٣ — ٢٣١.

القدر من أصليين، ففي الأمر عليه الاجتهاد في الامتثال علماً وعملاً، فلا يزال يجتهد في العلم بما أمر الله به والعمل بذلك، ثم عليه أن يستغفر ويتوب من تفريطه في المأمور وتعديه للحدود، وأما في القدر فعليه أن يستعين بالله في فعل ما أمر به، ويتوكل عليه، ويدعوه، ويرغب إليه، ويستعيز به، فيكون مفتقراً إليه في طلب الخير وترك الشر، وعليه أن يصبر على المقدور، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وإذا آذاه الناس علم أن ذلك مقدر عليه^(١).

يوضح بعد هذا أنه لا بد لقبول العبادة من شرطين : أن تكون خالصة لله، موافقة لأمره الذي بعث به رسله،^(٢) ثم يبين أن الناس في عبادة الله واستعانتهم على أربعة أقسام^(٣).

ويختم الكتاب بالتأكيد على «أن دين الله ما بعث به رسله، وأنزل به كتبه، وهو الصراط المستقيم، وهو طريق أصحاب رسول الله ﷺ، خير القرون، وأفضل الأمة، وأكرم الخلق على الله بعد النبيين»، ويورد نصوصاً من القرآن والسنة والأثر تبين فضل صحابة رسول الله ﷺ، وأحقيتهم بالاتباع^(٤).

نسخ الكتاب :

١ — مخطوطة مكتبة الأوقاف ببغداد : (غ)

هذه المخطوطة ضمن مجموع ورد ذكره في كتاب «الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف» تأليف محمد أسعد طلس (مطبعة

(١) ص ٢٢٨ — ٢٢٩.

(٢) ص ٢٣٢ — ٢٣٤.

(٣) ص ٢٣٤ — ٢٣٥.

(٤) ص ٢٣٦ — ٢٤١.

العاني — بغداد ١٣٧٢ هـ — ١٩٥٣ م) ص ٢٦٩ (المجاميع)،
وجاء في الكتاب المذكور أن رقم المجموع : ٦٤٥٤، وأطواله :
٢٣ × ١٦ سم، ويحتوي على ثمان رسائل الأولى منها كتابنا هذا.
في أعلى وسط الورقة الأولى من هذا المجموع العنوان
التالي :

كتاب تحقيق الإثبات للأسماء والصفات

وحقيقة الجمع بين القدر والشرع

تصنيف الإمام، العلامة، الحافظ،

المتقن، المحقق، المجتهد، وحيد

عصره، وفريد دهره، تقي الدين،

أبي العباس، أحمد ابن

الإمام عبد الحليم ابن

الإمام شيخ

الإسلام

عبد السلام بن تيمية، قدس الله أرواحهم، ورضي عنهم بمنه وكرمه،

آمين

وتعرف هذه الرسالة بالقواعد

التدمرية

وتحت هذا جاء ما يلي : وفيها مسألة الحقيقة والمجاز له
رسالة، ورسالة في السفر له، ورسالة في خلق أفعال العباد له،
رسالة في الكلام له، ورساله في الإجماع على كلام ابن حزم
الظاهري له، ورسالة في السماع له، ورسالة في الأحرف له، ورسالة
للشيخ إبراهيم الكوراني في أفعال العباد، ورسالة للشيخ خالد في
الكسب وخلق الأفعال.

وُعُلِقَ حول اسم الرسالة الأخيرة بخط مغاير : «لا وجود لها في هذه المجموعة».

وتحت هذا كُتِبَ : «في طبقات المفسرين للسيوطي : تيمية أم جده محمد بن الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله، كانت واعظة فنسب إليها وعرف بها، قاله ابن النجار انتهى».

وفي الأعلى عن يمين عنوان الكتاب ختمٌ دائري ليس واضحاً تماماً، وقد استظهرته هكذا : «وقف المكتبة النعمانية في المدرسة المرجانية ببغداد».

وعن يسار عنوان الكتاب كتب : «هذه الرسائل نقلت في الشام من كتاب مسمى بالكواكب، وعدد مجلداته نحو مائة وأربعون [كذا] مجلداً، والكل من تأليف الشيخ ابن تيمية، وهذه الرسائل مجلد واحد منها، وقد رأيت نحو خمسين مجلداً منه، وكل واحد أكبر...» ولم يظهر التصوير من بقية المكتوب إلا أعلى الكلمات قرأتها هكذا «...حجماً من هذا».^(١)

(١) الأخرى أن يكون هذا الكتاب هو كتاب «الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري» لأبي الحسن علي بن حسين بن عروه الحنبلي ويعرف بابن زكنون (ت ٨٣٧ هـ) فقيه، عالم بالحديث وأسانيده. (له ترجمة في الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٢١٤/٥ - ٢١٥، شذرات الذهب ٢٢٢/٧ - ٢٢٣، الأعلام ٩١/٥).

جاء عنه في الضوء اللامع ٢١٤/٥ : «...مع اعتناؤه بتحصيل نفائس الكتب وبالجمع، حتى إنه رتب المسند على أبواب البخاري، وسماه الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري، وشرحه في مائة وعشرين مجلداً، طريقته فيها أنه إذا جاء لحديث الإلفك مثلاً يأخذ نسخة من شرحه للقاضي عياض فيضعها بتمامها، وإذا مرت به مسألة فيها تصنيف مفرد لابن القيم أو شيخه ابن تيمية أو غيرها وضعه بتمامه...»

==

وتحت هذا ختمٌ حديثٌ باسم «مكتبة الأوقاف العامة ببغداد».

وتحت الختم كتب ما يلي : «استكتبه [كذا] ووقفه على أولادي الذكور، حسب الموقوف من كتبي، المحكوم بصحة وقفها والشروط في صكها، وأنا العبد نعمان آلوسي زاده البغدادي سنة ١٣٠٠» وتحت ختم صغير فيه : «نعمان السيد خير الدين».^(١)

في الورقة الثانية يبدأ كتاب التدمرية هكذا : «بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام مفتي الأنام...»

ويتهي في الورقة (٦١)، هكذا «... ولا حول ولا قوة إلا بالله، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً، تمت القواعد التدمرية بتوفيق الله تعالى ومعونته ولطفه، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

وعن يسار هذا كتب بخط دقيق «يوم الأحد في ٢٢ ذ ق ح ٣٠٠ [كذا] كاتبه رسلان».

والكتاب أكثر مجلداته في المكتبة الظاهرية بدمشق وبعضها في دار الكتب المصرية. وقد ذكر الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، في مقدمة مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ط. الرياض)، أنهما وجدا في كتاب الكواكب الدراري مسائل ونقولا عن شيخ الإسلام أثبتها في المجموع المذكور، واعتمد الدكتور محمد رشاد سالم في تحقيقه لبعض رسائل ابن تيمية على نسخ لهذه الرسائل ضمن هذا الكتاب (انظر مقدمة جامع الرسائل لابن تيمية، المجموعة الأولى، الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م)، وكذا الشيخ عبد الصمد شرف الدين في تحقيقه لكتاب «مجموعة تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية» (بمباي ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م).

(١) خير الدين نعمان بن محمود بن عبد الله الألوسي (ت ١٣١٧ هـ) عالم عراقي، له ترجمة في معجم المؤلفين ١٣/١٠٧ - ١٠٨، التاج المكلل ص ٥١٣ - ٥١٦، الأعلام ٩/٩.

هذه النسخة أوفى النسخ وأكملها، وقد انفردت عن النسخ الأخرى بمقطع كبير هو القاعدة السابعة من (ص ١٤٦) إلى (ص ١٦٤).

وفي ورقة العنوان — كما مر قبل قليل — ما يرجح كون هذه النسخة منقولة من كتاب الكواكب الدراري لابن عروة الحنبلي. وقد يكون أصلها منقولاً عن أكثر من أصل، فكثيراً ما كُتب أمام بعض الألفاظ في الهامش لفظ آخر وفوقه حرف (خ)، ولعل المراد في مثل هذا «في نسخة أخرى»، وجاء في (ورقة ١١) من المخطوط (انظر ص ٣٩ ت *—* من طبعنا هذه) قبل قوله : «وهؤلاء الباطنية منهم من يصرح...» — ما يلي : «من هنا ليس في النسخة التي قرئت على الشيخ جمال الدين المرى^(١) إلى قوله : «وقيل له أيضاً اتفاق المسميين».

تقع هذه النسخة في إحدى وستين ورقة، مسطرة صفحاتها ثلاثة وعشرون سطراً، متوسط كلمات السطر الواحد تسع كلمات، والخط نسخ واضح.

٢ — مخطوطتا المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة : (م)

المخطوطة الأولى ضمن مجموع في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، وقد اطلعت عليه، يقع في ٣٠٢ ورقة، وأطواله

(١) المرى، بالراء : كذا في الأصل، ولعل الصواب : المِرِّي، وهو الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المِرِّي (٦٥٤ — ٧٤٢ هـ) محدث، ومن أخص أتباع ابن تيمية، له ترجمة في طبقات الشافعية ٢٥١/٦ — ٢٦٧، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٢٣٣/٥ — ٢٣٧، النجوم الزاهرة ٧٦/١٠ — ٧٧، شذرات الذهب ١٣٦/٦ — ١٣٧، الأعلام ٣١٣/٩.

٢٠ × ١٤ سم، ألصق في كعبه ورقة صغيرة كتب فيها : «المكتبة
المحمودية الرقم العام...، الرقم الخاص ١١٢، رقم التصنيف ٨٠».
في الورقة الأولى للمجموع، كتب ما يلي : «فهرست
الكتاب : كتاب في الرد على الزنادقة والجهمية، رسالة أرسلها
الشيخ أحمد بن تيمية إلى أصحابه وهو في حبس الإسكندرية،
كتاب التدمرية، كتاب بيان الدليل على إبطال التحليل آخره».

وفي وسط الورقة كتب بقلم الرصاص ما يلي : «٢٠ × ١٤
ص ٦٠٤» ويبدو أن الرقم الأول يشير إلى أطوال المجموع، بينما
الثاني إلى صفحاته.

وكتب تحت هذه الأرقام بقلم الحبر : «سجل برقم
٢٦٩٢».

وفي ظهر الورقة كتب : «نمرة ١».

ثم الورقة الثانية، كتب في الوجه الأول منها، بخط أسود،
وضع له إطار مثلث بقلم أحمر ما يلي : «هذا كتاب في الرد على
الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولت غير
تأويله، تصنيف الإمام العالم الأوحى المبعجل أبو عبد الله أحمد بن
محمد بن حنبل رضي الله عنه وأرضاه آمين».

وتحت هذا ألصقت ورقة حديثة نوعاً ما، على الجانب الأيمن
لورقة المخطوط، كتب فيها «المجموعة من : ١ — كتاب الرد على
الزنادقة والجهمية للإمام أحمد رح وقد طبع، ٢ — والرسالة التدمرية
لشيخ الإسلام ابن تيمية ٣ — وبيان الدليل على إبطال التحليل،
كلاهما لشيخ الإسلام ابن تيمية مخطوطان».

وتحت هذا كتب بخط مغاير « ٤ رسائل ».

وعن يسار هذه الورقة الملتصقة، كتب في ورقة المخطوط الأصلية بخط قديم ما يلي : « ورق ٣٠٣ سطر ١٧ » لكن عُدل الرقم الأول بقلم الرصاص ليكون (٣٠٢)، وتحتته جملة مطموسة بالسواد، وقد استظهرتها وهي : « عقائد الحنبلية »، وتحتها كتب « نمرة ٢ ».

وفي الوجه الثاني لهذه الورقة، يبدأ كتاب الرد على الزنادقة والجهمية، ويستغرق إحدى وعشرين ورقة وصفحة واحدة، ثم رسالة أرسلها شيخ الإسلام وهو في حبس الإسكندرية إلى أصحابه، تسع ورقات، ثم كتاب التدمرية في (٨٢ ورقة)، ثم كتاب بيان الدليل على إبطال التحليل في (١٩٠ ورقة)، وهذه الكتب مختلفة الخطوط.

في الورقة الأولى لكتاب التدمرية كتب « الرسالة التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية ».

في الورقة الثانية يبدأ الكتاب : « بسم الله الرحمن الرحيم، قال الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، شيخ الإسلام، تقي الدين... »

وينتهي «... ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على خير خلقه عبده ورسوله محمد، وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، تمت القاعدة التدمرية في أصول الدين، بحمد الله وحسن التوفيق، والحمد لله رب العالمين، وذلك فرغ بعون الله غرة شهر شعبان المبارك من سنة ١٢٢١، الحادية والعشرين بعد المائتين والألف، من هجرته صلى الله عليه وسلم، بقلم الراجي عفو رب العباد، عبد الله بن إبراهيم رحمه وعفى عنه ».

وفوق هذا في الهامش الأيمن للورقة كتب «بلغ مقابلة في يوم السبت ٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٢٣».

وكثيراً ما يأتي في الهامش كلمة «بلغ»، ويوضع أحياناً لبعض الكلمات ألفاظ أخرى في الهامش، يكتب فوقها حرف (خ) مع عبارة صح.

وهي تقع في (٨٢ ورقة)، مسطرة صفحاتها ١٣ سطراً، متوسط كلمات السطر تسع كلمات، والخط نسخ جميل مشكول. أما المخطوطة الأخرى فهي ضمن مجموع في المكتبة المحمودية أيضاً، رقمه العام ٣٩ توحيد، رقم التصنيف ٢٤٠، يقع في (١٠٠ ورقة)، وأطواله ٢١ × ١٥ سم.

ويحتوي على خمس رسائل هي : العقيدة الواسطية، الحموية، الرد على الجهمية للإمام أحمد بن حنبل، ورسالة رابعة لا تحمل عنواناً، ثم الرسالة التدمرية.

في الورقة الأولى للمجموع كتب «ص ٢٠٠ ورق ١٠٠ سطر ٢١».

وتحت هذا كتب «١٥/٢١ عقائد الحنبلية نمرة ١».

وتحت كتب «وقف كتبخانة مدرسة محمودية سجل برقم ١٨٦٩».

في الورقة الثانية يبدأ الكتاب الأول، وفي هامشها الأيمن كتب «الجلد الكامل الاعتقاد لابن تيمية» وتحت ختم المكتبة المحمودية وهو «وقف كتبخانة مدرسة محمودية في المدينة المنورة» وتاريخ الختم غير واضح.

كتاب «التدمرية» هو آخر ما في المجموع.

في ورقته الأولى كتب «الرسالة التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية» ثم يبدأ الكتاب «بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، شيخ الإسلام، تقي الدين...»

وينتهي «ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على خير خلقه عبده ورسوله محمد، وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، إلى يوم الدين، تمت القاعدة التدمرية في أصول الدين، بحمد الله وحسن توفيقه، والحمد لله رب العالمين».

وعن يمين هذا كتب في الهامش «بلغ كتباً ومقابلة نهار الأربعاء، الذي هو الثالث من شهر عاشوراء سنة ١٢٣٣، من الهجرة النبوية على مهاجرها أفضل الصلاة والتسليم، على يد الفقير إلى الله عبد المحسن بن أحمد بن فارس، غفر الله له ولوالديه والمسلمين آمين».

تقع هذه النسخة في خمس وثلاثين ورقة، مسطرة صفحاتها ٢١ سطراً، متوسط كلمات السطر الواحد ١٤ كلمة.

وقد صورت هاتين المخطوطتين، وبعد التأمل وجدت أنهما متطابقتان، فإما أن تكون هذه الثانية باعتبارها المتأخرة تاريخاً — منقولة عن الأولى، أو أنهما نقلتا عن أصل واحد، فاعتمدت الأولى، وكنت أرجع إلى الثانية أحياناً عند استشكال شيء في الأولى.

٣ — مخطوطة برلين : (ب)

وهي المخطوطة الوحيدة التي ذكرها كارل بروكلمان للتدمرية،^(١) وورد ذكرها في فهرس المكتبة الوطنية في برلين،

(١) انظر تاريخ الأدب العربي، الملحق الثاني، ص ١٢١، الطبعة الألمانية.

ص ٤١٦ — ٤١٧ (رقم ١٩٩٥).

وهي الكتاب الأول، ضمن مجموع، كتب في الورقة الأولى منه ما يلي : «فهرست ما في هذا المجموع رحم الله مؤلفيه : عقيدة التدمرية لابن تيمية طيب الله ثراه، رسالة لابن أبي زيد القيرواني رحمه الله، وفائدة مختصرة للحافظ الذهبي رحمه الله تعالى، وسؤال لابن تيمية فأجاب عنه وأحسن، وبعض مسائل منقولة من حادي الأرواح لابن القيم، وكتاب العلو للعلي الأعلى الغفار في إيضاح صحيح الأخبار، للحافظ الذهبي رحمه الله تعالى». وتحت هذا ختم المكتبة.

في الورقة الثانية كتب «عقيدة التدمرية» وتحتها بداية الكتاب «بسم الله الرحمن الرحيم، رب يسر وأعن، قال الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، شيخ الإسلام، تقي الدين...».

وينتهي «...ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على خير خلقه عبده ورسوله محمد، وآله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين، وكان الفراغ من كتب هذه القاعدة المباركة، يوم الأحد ثاني شعبان سنة ١١٨٠ من هجرة من لا نبي بعده، صلى الله عليه وسلم، على يد الفقير الحقير، المقر بالذنوب والتقصير، راجي عفو ربه العلي الكبير، إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف، غفر الله له ولوالديه ولمن دعا له بالمغفرة ولجميع المسلمين، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين».

وهي أربعون ورقة، ومسطرة صفحاتها ٢٣ سطراً، متوسط كلمات السطر ١٢ كلمة.

٤، ٥ — مخطوطتا الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية : (ت)، (ر).

المخطوطة الأولى (ت)، ورد ذكرها في فهرس الخزانة التيمورية ٤٨/٤ (القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ — ١٩٥٠ م) كما يلي :

« الرسالة التدمرية لابن تيمية. [خط ١٠٦ مجاميع] ^(١) ».

هذه النسخة من مجموع يشتمل على اثنتي عشرة رسالة، ذكرت في الورقة الأولى منه، ووضع أمام كل رسالة رقمها المتسلسل، ورقم الصفحة التي تبدأ بها.

فأول هذا المجموع يبدأ (ص ٢) وهي الرسالة التدمرية، وآخرها يبدأ (ص ٤٠٣) وهي قاعدة في القرآن وكلام الله تعالى، من مؤلفات ابن تيمية.

في الورقة الثانية عنوان الرسالة الأولى، هكذا، «هذه الرسالة التدمرية، في الطريقة السلفية، في توحيد الأسماء والصفات، والقدر والإلهية، تأليف الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، شيخ الإسلام، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية، قدس الله روحه، ونور ضريحه، آمين».

وعن يمين العنوان ختم غير واضح، وعن يسار العنوان كتب :
مجاميع ١٠٦.

وتحت العنوان أثر لكتابة ممحوة، بقي منها رقم غير واضح، يبدو أنه ١٣٠٢، ثم «من ٥ شوال من هجرة سيد المرسلين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين».

وتحتة قليلاً يبدأ الكتاب «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، قال الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، شيخ الإسلام، تقي الدين...»

وينتهي «... ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على خير خلقه، عبده ورسوله محمد، وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، والحمد لله رب العالمين، تمت في ٥ شوال من شهور سنة ١٣٠٢، بقلم الفقير إبراهيم بن محمد الضويان، غفر الله له ولوالديه ومشايخه وإخوانه وجميع المسلمين آمين ثم آمين م م».

عدد صفحات الكتاب (٧٨ صفحة) إذ الترقيم للصفحات، ومسطرة الصفحة ٢٥ سطراً، في السطر الواحد ١٢ كلمة؛ وخطها نسخ.

المخطوطة الثانية (ر)، ورد اسمها في فهرس الخزانة التيمورية ٩٦/٤، هكذا «العقيدة التدمرية للإمام أحمد بن تيمية، ٧٢٢ جزء، ١ — مجلد، ١ — [٢٠٢]، خط ١٣١٧».

في صفحة العنوان كتب: «هذه العقيدة التدمرية، للشيخ، الإمام، والحبر الهمام، شيخ الإسلام، تقي الدين، أحمد بن تيمية رضي الله عنه».

وتحتة «عقائد تيمور ٢٠٢ طالعناه إجمالاً في شوال سنة ١٣١٨».

في الصفحة الثانية ختم هذا نصه «وقف أحمد بن إسماعيل ابن محمد تيمور بمصر»، وتاريخه غير واضح.

في الصفحة الثالثة يبدأ الكتاب «بسم الله الرحمن الرحيم قال

الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، شيخ الإسلام، تقي الدين...»
وينتهي «ولا حول ولا قوة إلا بالله، وصلى الله على خير خلقه
عبده ورسوله محمد، وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم
الدين، والحمد لله رب العالمين، تمت القاعدة التدمرية بحمد الله
وعونه وحسن توفيقه».

وتحت هذا كتب — تحت عنوان (وهذه الأبيات للزمخشري)
— خمسة عشر بيتاً. من الشعر :

أولها :

يا من يرى مد البعوض جناحها في ظلمة الليل البهيم الأليل
وآخرها :

ثم الصلاة على النبي محمد عدد النجوم وضعف قطر وابل
وتحت الأبيات كتب «تمت، وكان الفراغ من نسخها في غاية
[كذا] ربيع الأول لسنة ثلاثمائة وسبعة عشر بعد الألف، على يد
أفقر الوري وأحوجهم إلى الله تعالى، إسماعيل بن الشيخ محمد
الشاش، غفر الله لهما وللمسلمين أجمعين آمين آمين آمين».

عدد صفحات المخطوط ١١٣ صفحة مسطرة الصفحة ٢١
سطراً، في السطر عشر كلمات غالباً، والخط نسخ.
٦ — مطبوعة الحسينية : (ح).

وهي الطبعة الأولى للتدمرية، طبعت ضمن مجموع يشتمل
على الرسالة التدمرية، كتاب الحيدة للإمام عبد العزيز الكنانى،
عقيدة أبي عثمان بن سهيل الصابوني، بالمطبعة الحسينية المصرية
سنة ١٣٢٥ هـ.

واعتمدتها تحسباً لأن تكون منقولة عن أصل مخطوط يختلف

عن النسخ التي اعتمدت عليها.

وقد طبع كتاب «التدمرية» بعد هذه الطبعة غير مرة، أفضلها طبعة الرياض ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد، الطبعة الأولى ١٣٨١ هـ، الجزء الثالث (ص ١ - ١٢٨)^(١) وجاء في مقدمة المجموع المذكور (الجزء الأول صفحة ط) أنه «تحصل بعد التفتيش على مسائل في مكتبة الأوقاف في بغداد، اجتمع منها مجلد، وفيها «الرسالة التدمرية» كاملة بخط نعمان الألوسي، وقد ألحقنا ما فيها من الزيادات بالمطبوعة».

وهنا أشير إلى ثلاثة أمور :

الأول — أن جامع الفتاوى عمل أكثر مما ذكر؛ فقد لاحظت أنه قابل بين المخطوطة التي ذكرها وبين إحدى طبعات التدمرية، فظهرت طبعته أحسن من الطبعات الأخرى.

الثاني — مر في كلامي عن نسخ الكتاب، وصف مخطوطة مكتبة الأوقاف ببغداد، وهي التي رمزت لها بحرف (غ)، وفي صفحة العنوان ذكر أن نعمان الألوسي استكتبه ووقفه على أولاده الذكور، وفي وصفي لآخر المخطوطة ذكرت أنه كتب بخط دقيق جملة «كاتبه رسلان». فالأقرب أن يكون جامع الفتاوى لم يتمعن في قراءة المكتوب، فظن أن نعمان هو كاتبه وليس كذلك، فتكون المخطوطة التي يتحدث عنها هي نفس المخطوطة التي اعتمدت عليها ضمن نسخ الكتاب ورمزت لها بحرف (غ).

(١) نشر المكتب الإسلامي ببيروت هذه الطبعة مصورة عن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (ط. الرياض).

الثالث — أبرز الزيادات التي أشار إليها جاءت في ثلاثة مواضع، موضعان اشتركت نسخة (م) مع (غ) فيهما، والثالث هو القاعدة السابعة بأكملها، وقد مرت الإشارة إلى أن (غ) انفردت بها، وسيأتي حديث عن هذه القاعدة في الكلام عن منهج التحقيق.

منهج التحقيق :

يتلخص عملي بالآتي :

١ — توثيق النصوص، ومقابلتها في النسخ.
وقد استغرق العمل في ذلك وقتاً طويلاً، نظراً لتعدد النسخ، وكثرة اختلافها.

وفي هذه الفقرة أبين الأمور الآتية :

الأول — أني جعلت مخطوطة (غ) هي الأصل؛ لأنها أوفى النسخ وأصحها في الغالب، إلا إذا كان ما في سواها راجحاً رجحانا بيناً فإنني أقدمه على ما فيها، وإذا زاد غيرها زيادة صحيحة أثبتها بين قوسين مركّنين.

الثاني — كثرة اختلاف النسخ يتطلب إحالات كثيرة إلى الهامش مما يسبب قطعاً لتسلسل الأفكار وإزعاجاً للقارئ.

لذا فقد جعلت ما في هوامشي على منزلتين : اختلاف النسخ، وهذه تكون الإحالة إليها في الأصل بأرقام مجردة عن الأقواس، وما سوى ذلك فالإحالة إليه بأرقام محاطة بأقواس.

وللقارئ — حينما يمر بأرقام لا تحيط بها أقواس — أن يعتمد على ما أثبتته في الصُّلب ويستمر في القراءة، وله أن يرجع إلى الهامش ليرى غير ذلك.

الثالث — يتصل بالقاعدة السابعة، وهي التي انفردت بها نسخة (غ) من دون النسخ الأخرى، وتحتل الصفحات (١٤٦) — (١٦٤) وقد مر أنها ألحقت بـ «التدمرية» المطبوعة ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (ط. الرياض) فقد وقع فيها أخطاء كثيرة، صُحح بعضها في (ط. الرياض) وترك الباقي، فقامت بمقابلة مخطوطة (غ) على مطبوعة الرياض، وأثبت ما يصح سواء من إحداها أو من خارج عنهما.

٢ — ذكر اسم السورة ورقم الآية فيها.

٣ — تخريج الأحاديث التي وردت بنصوصها في الكتاب، وإيراد نصوص الأحاديث التي يشير الشيخ إلى معانيها — مخرجة.

٤ — التعريف بالفرق.

٥ — الترجمة للأعلام.

٦ — التعليق على ما رأيت أنه يحتاج إلى إيضاح.

٧ — كتابة الكتاب على أسس علامات الترقيم الحديثة.

٨ — وضع عناوين فرعية لموضوعات الكتاب، وقد جعلت ذلك في الهامش خارج النص.

٩ — وضع فهرس للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وآثار الصحابة، والشعر، والفرق والطوائف، والأعلام، والأماكن، والكتب، ومراجع التحقيق، والموضوعات.

وهذا البحث في الأصل قدمته آخر عام ١٣٩٩ هـ لقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، للحصول على درجة الماجستير، وأشرف على إعداداته الأستاذ الدكتور محمد رشاد سالم، وناقشه فضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان وفضيلة الشيخ عبد الرحمن بن

ناصر البراك، كما اطلعت سماحة الشيخ عبد الرزاق عفيفي على عملي في القاعدة السابعة التي انفردت فيها مخطوطة (غ)، فلهؤلاء مني الشكر على ما بذلوه من نصيح وتوجيه، وأسأل الله سبحانه وتعالى لي ولهم أن يجعل أعمالنا كلها صالحة ولوجهه خالصة، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

الرياض. رمضان ١٤٠٥ هـ محمد بن عودة السعوي

الذي

وذلك جمع بين التقيضين وهذا ما يعلم به ملاحظات
قول المشبهة الذين يقولون بصيركم ري وليس لكم ري
وتخوذ ذلك تعالى الاعين قولهم علوا كبيرا وليس لكم ري
هذا استيفاء ما يثبت له وما يبرز عنه واستيفاء طريق
ذلك لان هذا مبسوط في غير هذا الوضع وانما القصور
هنا التنبه على جمل ذلك وطرقه وما سكت عنه
السمع نقيا وانما لم يكن في العقل ما يثبت ولا ينفيه
سكتا عنه فلا يثبت ولا ينفيه فثبت ما علمنا ثبوته
ومتى ما علمنا نفيه وشككنا لم نعلم نفيه ولا اثباته
والله سبحانه وتعالى اعلم القاصد الكا بعدة
ان يقال ان كثيرا ما دل عليه السمع يعلم بالعقل ايضا والقرن
بين ما يستدل به العقل وبشرط اليه وينبه عليه
كما ذكر الله ذلك في غير موضع فانه سبحانه وتعالى
يعلن مع الايات الدالة عليه وعلى وحده انبته وقدرته
وعلمه وغير ذلك ما ارشدا العباد اليه ودلهم عليه كما
بين ايضا ما دل على نبوة انبيائه وما دل على العباد
وامكانه فانه الطاهر في طهره من جهتين من جهة
ان الشايع اخرها ومن جهتها انه بين الادلة العقلية
التي يستدل بها عليها والاشكال المخروبة في القرن هي قسمة
عقلية وقد بسط هذا الوضع وهي ايضا عقلية من
جهة انها تعلم بالعقل ايضا وكثير من اهل الكلام يسمى
هذه الاصول العقلية لاستفادتها لا تعلم الا بالعقل
تقط فان السمع هو مجرد اخبار الصادق وجبر الصادق

عنه بقية
في هذا الوضع

هذه القاعدة من
العلماء من زيات
الشيخ رحمه
الله

الواجب الذي لا يقبل العدم هو اعظم المستعاضات وهذا
غاية التناقض والفساد من هنا ليس في النسخة التي
قرئت على الشيخ جمال الدين المرقري وقيل للشيخ
اتفاقا للشيخين وهو انه الباطنية منهم من يصرح برفع
التقيضين الوجود والعدم ويرفع كجهتها وين يقول
لا ائتت وحدهما واستاعدت اثبات احدهما في
نفس الامر لا يمنع تحقق واحد منهما في نفس الامر
وانما هو كجهل الجاهل وسكت السكت الذي لا يعبر
عن الحقائق واذا كان لا يقبل الوجود ولا العدم اعظم
امنا ما تيقن قبولهما مع نفيهما عندنا يقدر ان
يقبل الحياة ولا الموت ولا العلم ولا الجهل ولا القدرة
ولا العجز ولا الكلام ولا الخرس ولا العلم ولا البصر
ولا السمع ولا الصم اقرب الى العدم والمنتهى ما يقدر
فان لا يجمع فيهما عنه وحينئذ فنفيهما مع كونه قبالا
لهما اقرب الى الوجود والممكن وما جاز لو اوجب الوجود
فان لا يوجب له لعدم توقف صفاته على غير ما جاز
القبول وجب واذا جاز وجود القول وجب وقيل
سسطها في موضع اخر وبين وجوب انصافه بصفته
الكمال التي لا نقص فيها بوجه من الوجوه وقيل له
ايضا اتفاق السمعين في بعض الاسماء والصفات ليس
هو التشبيه والتشثيل الذي تفقد الادلة السمعيات
والعقليات وانما تفت ما يستلزم اشتراكها فيها
يخص به مثلهما يخصص بوجوده وجوانه او امتناعه

فلا

ازھو لا ھم یعدون مطلقاً وذلک لخیالہم فی العتق علیہ
والتکلیف علی حدی من رخصہ واولئک ہم الفاحشون فافیر

فَسْأَلُكَ اللَّهُ الْعَظِيمَ أَنْ يَجِدَنِي وَسَائِرَ أَهْلِ

صراط المستقيم صراط الذين انعم عليهم الغيبين والهاض

وَاللَّهُ الْعَظِيمُ وَصَلَّى اللهُ عَلَيْهِ خَلْقُهُ عَبْدُكَ

محمد وآل وصحبه وسلم تسليماً كثيراً
 سنة ١٢١٥ هـ
 في شهر ربيع الأول
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢١٥ هـ

الى يوم الدين تمت القاعدة القومية

فَأَصْدَأَ إِلَىٰ مَحَلِّ اللَّهِ وَرَدَ التَّوْفِيقَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

11-11-77

مجلسه اول

وَاللّٰهُ اَعْلَمُ

بسم الله الرحمن الرحيم

4

④

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100
101
102
103
104
105
106
107
108
109
110
111
112
113
114
115
116
117
118
119
120
121
122
123
124
125
126
127
128
129
130
131
132
133
134
135
136
137
138
139
140
141
142
143
144
145
146
147
148
149
150
151
152
153
154
155
156
157
158
159
160
161
162
163
164
165
166
167
168
169
170
171
172
173
174
175
176
177
178
179
180
181
182
183
184
185
186
187
188
189
190
191
192
193
194
195
196
197
198
199
200
201
202
203
204
205
206
207
208
209
210
211
212
213
214
215
216
217
218
219
220
221
222
223
224
225
226
227
228
229
230
231
232
233
234
235
236
237
238
239
240
241
242
243
244
245
246
247
248
249
250
251
252
253
254
255
256
257
258
259
260
261
262
263
264
265
266
267
268
269
270
271
272
273
274
275
276
277
278
279
280
281
282
283
284
285
286
287
288
289
290
291
292
293
294
295
296
297
298
299
300
301
302
303
304
305
306
307
308
309
310
311
312
313
314
315
316
317
318
319
320
321
322
323
324
325
326
327
328
329
330
331
332
333
334
335
336
337
338
339
340
341
342
343
344
345
346
347
348
349
350
351
352
353
354
355
356
357
358
359
360
361
362
363
364
365
366
367
368
369
370
371
372
373
374
375
376
377
378
379
380
381
382
383
384
385
386
387
388
389
390
391
392
393
394
395
396
397
398
399
400
401
402
403
404
405
406
407
408
409
410
411
412
413
414
415
416
417
418
419
420
421
422
423
424
425
426
427
428
429
430
431
432
433
434
435
436
437
438
439
440
441
442
443
444
445
446
447
448
449
450
451
452
453
454
455
456
457
458
459
460
461
462
463
464
465
466
467
468
469
470
471
472
473
474
475
476
477
478
479
480
481
482
483
484
485
486
487
488
489
490
491
492
493
494
495
496
497
498
499
500
501
502
503
504
505
506
507
508
509
510
511
512
513
514
515
516
517
518
519
520
521
522
523
524
525
526
527
528
529
530
531
532
533
534
535
536
537
538
539
540
541
542
543
544
545
546
547
548
549
550
551
552
553
554
555
556
557
558
559
560
561
562
563
564
565
566
567
568
569
570
571
572
573
574
575
576
577
578
579
580
581
582
583
584
585
586
587
588
589
590
591
592
593
594
595
596
597
598
599
600
601
602
603
604
605
606
607
608
609
610
611
612
613
614
615
616
617
618
619
620
621
622
623
624
625
626
627
628
629
630
631
632
633
634
635
636
637
638
639
640
641
642
643
644
645
646
647
648
649
650
651
652
653
654
655
656
657
658
659
660
661
662
663
664
665
666
667
668
669
670
671
672
673
674
675
676
677
678
679
680
681
682
683
684
685
686
687
688
689
690
691
692
693
694
695
696
697
698
699
700
701
702
703
704
705
706
707
708
709
710
711
712
713
714
715
716
717
718
719
720
721
722
723
724
725
726
727
728
729
730
731
732
733
734
735
736
737
738
739
740
741
742
743
744
745
746
747
748
749
750
751
752
753
754
755
756
757
758
759
760
761
762
763
764
765
766
767
768
769
770
771
772
773
774
775
776
777
778
779
780
781
782
783
784
785
786
787
788
789
790
791
792
793
794
795
796
797
798
799
800
801
802
803
804
805
806
807
808
809
810
811
812
813
814
815
816
817
818
819
820
821
822
823
824
825
826
827
828
829
830
831
832
833
834
835
836
837
838
839
840
84

文

الاستقامة التي اتمها احد من الصالحين

الشيخ محمد بن عبد الله الشاذلي العلامة محمد الدين الحارثي

وَمِنْهُمْ مَن يَخُصِمُ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَيَسْتَرْفِضُوهُ

انبركات عبد السلام بن محمد، كرتي لاي سند عنه و

ارضا. نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من

شُرُّ رَافِضِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مِنْ يَدِ اللَّهِ فَلَا مَحْجِلَ

لَهُ مِنْ فَضْلِكَ فَلَا تُكَلِّمُوا فِيهِ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَلَا يَمْنُونَ فِيهِ بِأَيْدِيكُمْ إِنَّ أَلْسِنَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ

الاشهد بك واشهد ان محمدا عبدي ورسوله صلى الله عليه وسلم

وَعَلَى الْوَحْيَةِ وَاسْمُ تَسْلِيمًا يَا فَتَى فَقَدْ سَأَلَنِي

1

3

الصفحة الأولى والأخيرة

[illegible]

عفو الله له ولوالديه
عبد الله المحسن ابن عبد الله فارس

الصفحة الأولى والأخيرة من المخطوطة الثانية في المكتبة الحمودية بالمدينة المنورة : (م)

[illegible][illegible]

